الأمم المتحدة

ECA/RFSD/2024/9/Rev.1

Distr.: General
16 April 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ٨ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

الاجتماعات الموازية لإجراء استعراض معمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران وإجراءات التسريع فيما يتعلق بالمواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي: عقد الشراكات لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

تقرير مرجعي عن الموضوع الفرعي المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

أولا – معلومات أساسية

١- يتقاطع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة مع جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وبالتالي فهو يكتسي أهمية بالغة في إنقاذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن استخدامه كأساس للعمل الجماعي والتقدم، وذلك بالتصدي لترابط التحديات الإنمائية وتعقيدها من خلال وسائل تنفيذ حاسمة، بما في ذلك التمويل والتجارة والتكنولوجيا والبيانات والإحصاءات وبناء القدرات. لقد تعطل تحقيق التقدم جراء التداخل المعقد للأزمات العالمية المتعددة – تغير المناخ، والظلم المالي، واستمرار تأثير لجائحة كورونا (كوفيد-١٩) والصراعات الإقليمية والعالمية المتواصلة –، وذلك بتحويل الانتباه والموارد بعيدا عن الأهداف الإنمائية طويلة الأجل التي تؤدي، عند تحقيقها، إلى مستقبل مستدام ومنصف ومزدهر على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3

A.24-00504 (A)

٢- فالثقة والتعاون الضروريين للعمل الجماعي يتعرضان للتآكل بسبب تصاعد النزعة القومية والتوترات الجيوسياسية، وهو ما يعقد بشكل متزايد بناء توافق في الآراء. وعلاوة على ذلك، فإن الانكماش الاقتصادي يؤثر تأثيرا سلبيا على الميزانيات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص، الأمر الذي يحد من الموارد المتاحة للمبادرات الإنمائية.

٣- وتحتاج البلدان النامية إلى ما لا يقل عن ٤ تريليونات دولار إضافية سنويا لدعم جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.[١] ويتعين توفير أكثر من ٥٠ في المائة من هذا المبلغ (٢,٢ تريليون دولار) للانتقال الطاقوي، و٠,٣ مليار دولار أخرى سنويا لإصلاح النظم الزراعية والغذائية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ووضع حد للجوع، فضلا عن الحاجة إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويا للاستثمارات في المياه والصرف الصحي. إلا أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي انخفضت بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٢٢، لتصل إلى ١,٣ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج أفريقيا إلى استثمارات تزيد على ٣ تريليونات دولار في عملية التخفيف والتكيف بحلول عام ٢٠٣٠ لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا، وهو ما يتطلب تدفقات مالية مشروطة وغير مشروطة يمكن الوصول إليها ويمكن التنبؤ بها.[٢]

٤- وتتمتع الموارد المالية المحلية في القارة بإمكانات كبيرة لدعم التنمية المستدامة: فقد بلغت الإيرادات العامة المحلية ٤٦٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١، أي ما يعادل ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.[٣]

٥- وفي خضم عدم اليقين الاقتصادي، يبرز التعاون الدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة كبارقة أمل لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنجاز خطة عام ٢٠٦٣. فالتكنولوجيا الرقمية – من الهواتف المحمولة إلى الابتكارات التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة الأخرى – تعمل على رفع مستوى تعميم الشمول المالي وفعالية الحكومة وتقديم الخدمات العامة. غير أن القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا المتطورة كثيرا ما تكون محدودة بسبب ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية.

٦- وقد تحسن توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة على مدى العقد الماضي. فقد ارتفع عدد المؤشرات التي تحتوي على نقطتي بيانات على الأقل

(١) *World Investment Report 2023* (United Nations publication, 2023)

(٢) African Development Bank, “COP25: climate change in Africa”.

(٣) African Union Commission and Organisation for Economic Co-operation and Development, *Africa’s Development Dynamics 2023: Investing in Sustainable Development* (Paris, OECD Publishing, 2023).

بالنسبة إلى ٤٠ في المائة من البلدان الأفريقية من ١٢٤ في عام ٢٠٢١ إلى ١٦٦ في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، هناك حاجة إلى استثمارات إضافية كبيرة في نظم البيانات الأفريقية.

٧- وقد أحرزت البلدان الأفريقية، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات التدريب المتخصصة، والشركاء الإنمائيين، تقدما كبيرا في تنمية رأس المال البشري، وبناء المؤسسات، وتبادل المعارف في العقدين الماضيين. فعلى سبيل المثال، قام المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بتدريب نحو ١٥ ٦٠٠ من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة على تنفيذ خطط التنمية الوطنية المتوافقة مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٨- وتقدم هذه الورقة لمحة عامة عما أُحرز من تقدم فيما يتعلق بالهدف ١٧ (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) من خطة عام ٢٠٣٠ والهدف ١٩ (أفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي) من خطة عام ٢٠٦٣، التي تتماشى معها بشكل وثيق.

ثانيا – الاتجاهات الهامة والتقدم المحرز في التنفيذ

ألف – التمويل

٩- لا تزال الحالة المالية الراهنة في البلدان الأفريقية هشة، وتشير تقديرات التدفقات المالية، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية، إلى منحًى مستقر أو يميل إلى الهبوط قليلا. وهناك حقيقتان متناقضتان تميزان المفارقة المالية في القارة: فأفريقيا تواجه فجوة تمويلية كبيرة، ولكنها في الوقت نفسه مُقرض صافٍ لبقية العالم، بما أن التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من القارة تتجاوز إيراداتها من الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه الثنائية محيرة، بالنظر إلى الموارد المالية الوفيرة في المنطقة التي يمكن أن تلبي إلى حد كبير احتياجاتها من تمويل التنمية إذا ما سُخرت بالكامل واستخدمت بفعالية.[٤] ويبين الشكل الأول الحجم المحتمل من الموارد المحلية للقارة التي لا تتم تعبئتها حاليا، والتي يمكن أن تتراوح من ٥٠٠ مليار دولار إلى ٦٠٠ مليار دولار، وإذا لم يتم تسخيرها، فستكون فرصة ضائعة لتعزيز التنمية المستدامة في القارة.

[٤] للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لمفارقة التمويل في أفريقيا، انظر
United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, *Solving the Paradoxes of Development in Africa*: *Financing, Energy and Food Systems* (2023).

الشكل الأول:

مفارقة التمويل في أفريقيا

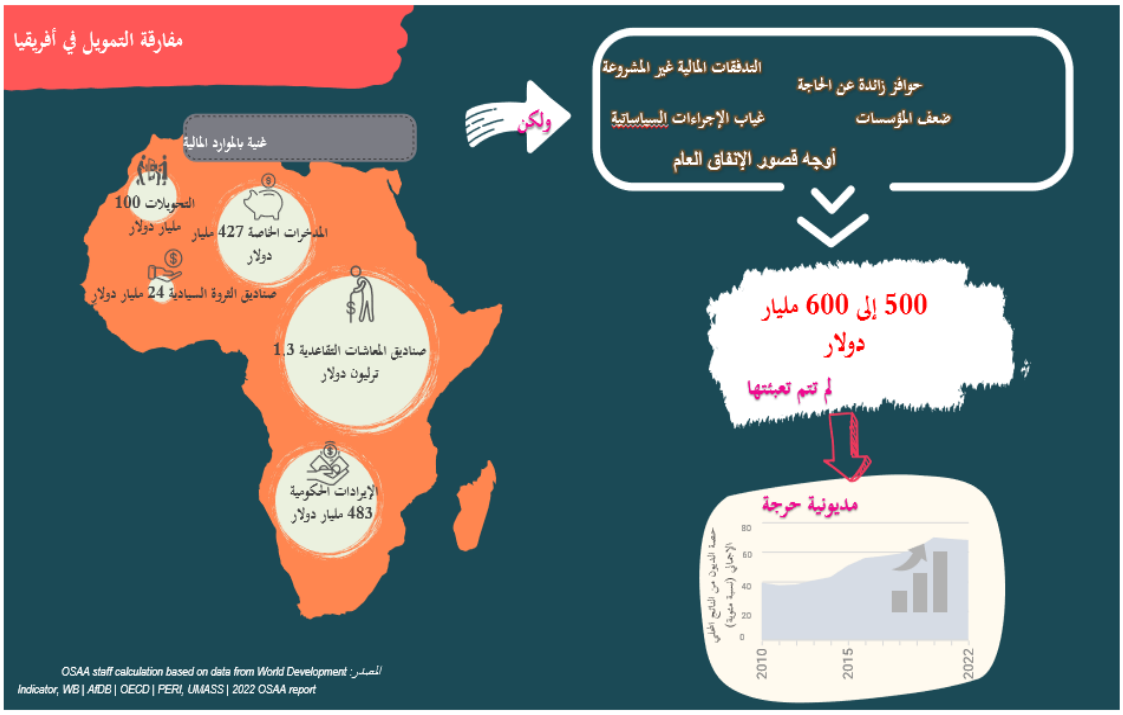

المصدر: Adapted from United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, *Solving the Paradoxes of Development in Africa: Financing, Energy and Food Systems* (2023).

١٠- وقد خصص أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، في المتوسط، ٠,٣ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية في عام ٢٠٢١، بعد أن كانت ٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠.[٥] بيد أن هذا المبلغ يقل عن نصف النسبة المستهدفة وهي ٠,٧ في المائة، التي لم تستوفِها في عام ٢٠٢١ سوى الدانمرك، والسويد، ولوكسمبورغ، والنرويج. وعلاوة على ذلك، فقد انخفض صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، من ٧٨ مليار دولار إلى ٧٥ مليار دولار. وفي عام ٢٠٢١، آلت ٤٤,٩ في المائة من منح التنمية المستدامة الرسمية المخصصة لأفريقيا التي بلغت ٤٦,٩ مليار دولار إلى منطقة دون إقليمية واحدة: شرق أفريقيا.

١١- وبقيت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا دون تغيير تقريبا عند نحو ٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، ولم تنخفض إلا انخفاضا طفيفا، لم يتجاوز نسبة ١ في المائة.[٦] وتلقت مناطق أخرى مبالغ أكبر بكثير. ونظرا لارتفاع أسعار الفائدة، لم

(٥) Organisation for Economic Development and Co-operation, “Official and private flows”, OECD International Development Statistics. Available at www.oecd-ilibrary.org/development/data/oecd-international-development-statistics/official-and-private-flows_data-00072-en (accessed on 5 January 2024).

(٦) United Nations Conference on Trade and Development, “Foreign direct investment in developing economies fell 9% in 2023”, 22 January 2024.

يقم سوى عدد قليل جدا من البلدان بالاستدانة في الأسواق الدولية على مدى السنوات الثلاث الماضية، كما أثرت محدودية قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود في وجه الصدمات تأثيرا سلبيا على تصنيفاتها الائتمانية السيادية. ولذلك، لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٧ محدودا.

١٢- ومن شأن مبادرة المصرف الأخضر الأفريقي التي أطلقها مصرف التنمية الأفريقي، أن تساعد في إيجاد فرص لتمويل المناخ في القارة بقيمة ٣ تريليونات دولار بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠.[٧] وقد أصدرت البلدان الأفريقية ٠,٢ في المائة من إجمالي السندات الخضراء العالمية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٢.[٨] وتشمل الحواجز التي تحول دون إصدار السندات الخضراء والزرقاء مدة إعداد الصكوك وتكلفتها، والحاجة إلى الاستخدام الشفاف للعائدات، ورصد الصعوبات التي تؤدي إلى مخاطر الغسل الأخضر، وعدم كفاية الوعي، والقدرة المحدودة على تقييم المشاريع، وضعف التنظيم.

١٣- وتعد مبادلة الديون بإجراءات صون الطبيعة معاملاتٍ تتعلق بالمناخ والطبيعة تهدف إلى تحقيق نتائج بيئية إيجابية وتحسين قدرة البلدان على تحمل الديون. وتمثل هذه العمليات شكلا من أشكال التمويل الأخضر الميسور التكلفة الذي يُحدث، من خلال معالجة قضايا الديون والقضايا البيئية بشكل متزامن، تأثيرا ملموسا وقابلا للقياس في البلد المقترض.

باء - التكنولوجيا والابتكار

١٤- لقد ازداد التعاون فيما بين البلدان الأفريقية وبين أفريقيا والمناطق الأخرى في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من حيث عدد الشراكات وكثافتها. وتُظهر نتائج إحدى الدراسات أن حصة المنشورات العلمية التي يقوم بها عالم أفريقي بمشاركة باحث واحد على الأقل من بلد آخر زادت من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، وأن ٣٤ دولة أفريقية تنتج ٧٥ في المائة أو أكثر من إنتاجها العلمي بالتعاون مع باحث أجنبي واحد على الأقل.[٩]

١٥- ويتجلى هذا الاتجاه في زيادة التعاون المشترك على مدى العقود الثلاثة الماضية. وتعد 'مبادرة أفريقيا الثانية' مثالا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في البحث والابتكار في أربعة مجالات: الصحة العامة، والتحول الأخضر، والابتكار والتكنولوجيا، والقدرات في

(٧) AllAfrica, "African Development Bank launches catalytic initiative for green banks in Africa on the sidelines of COP 27", 17 November 2022.

(٨) African Development Bank, *African Economic Outlook 2023: Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa* (Abidjan, 2023).

(٩) Jorge Cerdeira, João Mesquita and Elizabeth S. Vieira, "International research collaboration: is Africa different? A cross-country panel data analysis", *Scientometrics*, vol. 128 (March 2023).

مجال العلوم.[١٠] وبالإضافة إلى ذلك أعلنت المفوضية الأوروبية، في عام ٢٠٢٢، عن حزمة استثمارية بقيمة ١٥٠ مليار يورو تهدف إلى التعجيل بإحداث انتعاش قوي وشامل للجميع وأخضر ورقمي في إفريقيا.

١٦- وتشجع الأمم المتحدة التعاون فيما بين البلدان الأفريقية وبين أفريقيا وبقية العالم. وقد أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا مركز 'أوريجين' للبحوث والابتكار، الذي أصبح منصة يمكن للباحثين والطلاب الأفريقيين من خلالها التعاون مع نظرائهم الدوليين لمعالجة التحديات الأفريقية. وفي عام ٢٠٢٢، حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنجازا هاما في الكونغو من خلال إنشاء المركز الأفريقي لبحوث الذكاء الاصطناعي، وهو أول مركز أبحاث من نوعه في إفريقيا.

١٧- وأنشأ الاتحاد الأفريقي جامعة البلدان الأفريقية لتنشيط التعليم العالي والبحث بتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية من خلال المعاهد التابعة للجامعة. والمعاهد والبلدان التي توجد فيها هي: علوم المياه والطاقة (الجزائر)؛ العلوم الأساسية والتكنولوجيا والابتكار (كينيا)؛ علوم الحياة والأرض (نيجيريا)؛ الحكم والعلوم الإنسانية والاجتماعية (الكاميرون)؛ علوم الفضاء (جنوب أفريقيا)؛ مركز ريادة الأعمال (الجزائر)؛ وجامعة البلدان الأفريقية الافتراضية والإلكترونية (الكاميرون).

١٨- لقد تباطأ اكتساب التكنولوجيا في أفريقيا منذ عام ٢٠١٥. وانخفضت واردات السلع الرأسمالية من ١٤٤ مليار دولار في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ إلى ١٠٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٠. وانخفض الإنفاق على استخدام الملكية الفكرية من ٣,٣ مليار دولار إلى ٢,٦ مليار دولار بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٠؛ وانخفض الاستثمار المباشر الأجنبي من حوالي ٥٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. وعلى سبيل المقارنة، ارتفعت المدفوعات مقابل استخدام الملكية الفكرية في ماليزيا بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٠ من ١,٤ مليار دولار إلى ٢,٤ مليار دولار، وفي تركيا من ١,٦ مليار دولار إلى ٢,٣ مليار دولار.[١١]

١٩- ويجري تطبيق الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والروبوتات المتقدمة، والاستشعار عن بعد، والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الحيوية في سياق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتوصيل الإمدادات الطبية، بما في ذلك الدم واللقاحات، إلى المناطق النائية في رواندا وتزويد المزارعين

[١٠] European Union, "Horizon Europe boosts, again, EU-Africa cooperation: the 'Africa Initiative II'", July 2023, and African Union and European Union, "The AU-EU innovation agenda: final version", 19 July 2023.

[١١] ECA, "Advancing technology transfer for sustainable development in Africa: revisiting Africa's technology transfer landscape in the wake of COVID-19" (Addis Ababa, n.d.).

في كينيا بمعلومات متعمقة في الوقت الفعلي بشأن صحة التربة، وهو ما يساعد على تحسين الري والتنبؤ بغلة المحاصيل.

٢٠- وتكتسي منصات العمل الجديدة والحلول الإبداعية أهمية بالغة لتسريع الابتكار. ويهدف مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية إلى تعظيم فوائد نهج النظم الغذائية من خلال تحويل النظم الغذائية والاستفادة من التحولات من أجل تحقيق تقدم عبر خطة عام ٢٠٣٠ ومعالجة تغير المناخ.

جيم - التجارة

٢١- لقد أُحرز تقدم كبير مع القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وحتى الآن، أودع ٤٧ عضوا في الاتحاد الأفريقي صكوك تصديقهم على الاتفاق، ووقعت سبعة بلدان على الاتفاق دون أن تصدق عليه، وهناك بلد واحد فقط لم يوقع عليه.[١٢]

٢٢- وأصبحت الرقمنة تشكل على نحو متزايد حافزا لتوسيع التجارة ومحركا حاسما لدفع عجلة التنمية المستدامة الشاملة للجميع. إلا أن الخدمات المقدمة رقميا لا تشكل سوى ١٧ في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في القارة في عام ٢٠٢٢، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٥٥ في المائة.[١٣] وتشير البحوث التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا إلى أن عدم وجود بيئة سياساتية تمكينية للتجارة الرقمية يعوق الاتجار في الخدمات الرقمية على صعيد القارة.[١٤] وعلاوة على ذلك، لا يزال المشهد التنظيمي في جميع أنحاء القارة يتسم بالتشظي. وبالتالي، فإن وجود إطار تنظيمي منسق من شأنه أن يؤدي دورا حاسما في تهيئة بيئة مواتية للتجارة الرقمية الأفريقية في الخدمات.

٢٣- وينطوي برنامج المجمعات الزراعية الأفريقية المشترك التابع للاتحاد الأفريقي على إمكانية تحويل الزراعة الأفريقية وتعزيز تكاملها من خلال التجارة والتصنيع. وتحظى المبادرة بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة المزارعين الأفريقيين، ومصرف التنمية الأفريقي، وغرفة قمة الأعمال التجارية الزراعية الأفريقية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتركز المبادرة

[١٢] Trade Law Centre, “Status of AfCFTA ratification”, 6 September 2023.

[١٣] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى البيانات الواردة في إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

[١٤] ECA and secretariat of the African Continental Free Trade Area, *Digital Infrastructure in Africa* (Addis Ababa, ECA, 2023).

على إنشاء خمس مناطق صناعية زراعية مشتركة كبيرة مع ممرات للإمدادات الغذائية العابرة للحدود في خمس مناطق جغرافية في أفريقيا.

دال – البيانات والإحصاءات

٢٤- تساعد الجهود التي بُذلت مؤخرا لتحديث نظم البيانات والالتزام الذي قُطع في هذا الصدد على إنتاج بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية وعلى الاستجابة لخطط التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمثل الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية تنسيق الإحصاءات في أفريقيا إطارين مهمين ترتكز عليهما الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بمجالات مثل الزراعة والبيئة والمناخ والرقمنة، والبيئة الإحصائية المؤسسية، وعمليات الإنتاج، والتنسيق، والتعاون.

٢٥- وحتى عام ٢٠٢٠، لم يتجاوز عدد البلدان التي تمتلك تشريعات إحصائية وطنية جُمعت في إطار المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ٢٩ بلدا.[١٥] وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، كان ٢٩ بلدا أفريقيا فقط قد أجرى تعدادات للسكان والمساكن خلال جولة ٢٠٢٠ امتثالًا لمبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن، الصادرة عن شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.[١٦]

٢٦- وقد أصبحت سجلات الحالة المدنية أكثر أهمية نتيجة للتنقل المتزايد للسكان. غير أن البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية في أفريقيا لا تزال شحيحة نسبيا. فعلى سبيل المثال، حتى عام ٢٠١٩، لم يكن ١٤ في المائة من البلدان الأفريقية قد قام بتحديث العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين منذ جولة عام ٢٠٠٠ لتعدادات السكان.[١٧]

هاء – تنمية القدرات

٢٧- تُستخدم التكنولوجيا الرقمية بشكل متزايد في تنمية القدرات في أفريقيا. وتوفر تطبيقات الهاتف المحمول ومنصات التعلم الإلكتروني والدورات التدريبية عبر الإنترنت فرص تدريبٍ ميسورة وفعالة من حيث التكلفة، لا سيما للنساء وفي المناطق النائية والمحرومة من

(١٥) United Nations, SDG Indicators Database. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (accessed on 5 February 2024).

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) Béla Hovy, Frank Laczko and Rene N'Guettia Kouassi, "African migration: an overview of key trends", in *Africa Migration Report: Challenging the Narrative*, Aderanti Adepoju, Corrado Fumagalli and Nanjala Nyabola, eds. (Addis Ababa, International Organization for Migration, 2020).

الخدمات. وقد اكتسب هذا الاتجاه أهمية، وهو ما يعزى بشكل كبير إلى جائحة كوفيد-١٩، التي عجلت بالتحول نحو التعلم عبر الإنترنت.

٢٨- وما برحت البلدان الأفريقية تنخرط أكثر فأكثر في تعاون يمس عدة قطاعات للتصدي للتحديات الإنمائية المعقدة. وتعمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على تجميع مواردها ومعارفها وخبراتها. فعلى سبيل المثال، يتضمن برنامج الاتحاد الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مبادرات تهدف إلى تدريب المزارعين على التقنيات الزراعية المستدامة والحديثة، مثل تعاقب المحاصيل، وإدارة المياه، والزراعة العضوية، لزيادة إنتاج الأغذية والحد من الجوع. وتوفر مؤسسة 'توني إلوميلو' وغيرها من المنظمات التدريب والتوجيه والتمويل لرواد الأعمال الأفريقيين، وهو ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل والحد من الفقر. كما تواصل 'مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا' تدريب الخبراء وتطوير مشاريع الطاقة المستدامة في جميع أنحاء القارة، الأمر الذي يعزز مكافحة تغير المناخ. وتمتلك 'شبكة اليونيدو العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة' خمسة مراكز في أفريقيا تعمل على تسريع التحول الطاقوي والمناخي.[١٨]

٢٩- وقد استجاب المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤهما للزيادة المفاجئة في الطلبات المتعلقة بتنمية القدرات الواردة من الدول وفي عدد المتدربين، لا سيما النساء والشباب. فقد تم تقديم ما مجموعه ٦٩ نشاطا تدريبيا في عام ٢٠٢٣ ، ركّز على: الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي؛ وإدارة سلاسل توريد المعادن؛ والتحول الرقمي للتعليم والتدريب التقني والمهني؛ والسياسة المالية والميزنة؛ وإدارة المخاطر والتخطيط الإنمائي؛ وتغير المناخ والاستعداد لأسواق الكربون؛ وتحليل التجارة والتفاوض بشأنها، بما في ذلك في أوقات الأزمات والجائحة؛ والتصنيفات الائتمانية السيادية ؛ والتجارة الإلكترونية عبر الحدود؛ وتمكين النساء والشباب في مجال الزراعة؛ وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني. وتلقى نحو ٣ ٣٠٠ متدربا من ٥٢ عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدريبا في تلك المجالات في عام ٢٠٢٣، كما هو مبين في الشكل الثاني.

[١٨] Global Network: https://www.gn-sec.net/.

الشكل الثاني:

عدد الأشخاص الذين تلقوا تدريبا على التخطيط الإنمائي قدمه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ٢٠١٥-٢٠٢٣

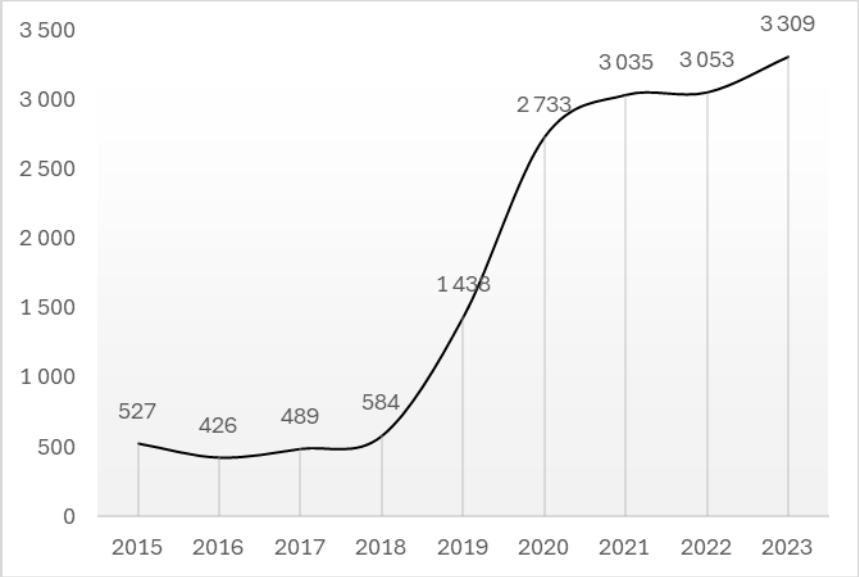

المصدر: المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٠- ووضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وبرنامج الأغذية العالمي المبادئ التوجيهية لتصميم وتنفيذ برامج التغذية المدرسية المحلية في أفريقيا. ويسلم القادة الأفريقيون بمساهمة المبادئ التوجيهية في تنمية الموارد البشرية ورأس المال في القارة ودورها الهام في التنمية الشاملة للجميع، والصحة، والتنمية الريفية، والمساواة بين الجنسين والتعليم الشامل، وخاصة بالنسبة للمجتمعات الفقيرة والمهمشة اجتماعيا. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى توثيق الصلات بين القادة الأفريقيين وأصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة المحلية الأخرى في سلسلة القيمة الغذائية المدرسية، مع معالجة قضية التغذية في الوقت نفسه.

ثالثا – التحديات والقضايا الناشئة والفرص المتاحة للتعجيل بالتنفيذ

ألف – التمويل

٣١- سيتطلب تعزيز قدرة البنية التحتية في أفريقيا على الصمود قدرا كبيرا من التمويل الذي يمكن الحصول عليه من خلال أسواق رأس المال والأدوات المالية ذات الصلة. ويمكن أن يسهم تطوير أسواق رأس المال إسهاما كبيرا في تعبئة الموارد المحلية وتوسيع نطاق الحلول التمويلية المبتكرة. ويمكن، من خلال تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية، على سبيل المثال، تعبئة المزيد من الموارد لتمويل التصنيع الأخضر الشامل والبنية التحتية المعززة للنمو التي تتطلب خطط ضمان كافية للتخفيف من مخاطر العملة وغيرها من المخاطر.

٣٢- ويتطلب الأداء السلس لأسواق رأس المال المحلية، من بين ما يتطلب، سياسةً سليمة للاقتصاد الكلي، وبيئة مؤسسية وقانونية قوية، وبنية تحتية مالية تعمل بشكل جيد.[١٩] ويمكن للحكومات أن تضع سياسات واستراتيجيات شاملة لمعالجة الثغرات في أطرها المعنية بتنمية أسواق رأس المال. ويمكن استخدام التكنولوجيا الرقمية للمساعدة في تعبئة الجيوب غير المستغلة من المدخرات الوطنية من خلال منتجات مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الأسر المعيشية.

٣٣- وقد أدى التدفق الكبير للموارد المالية إلى خارج أفريقيا إلى اعتماد العديد من البلدان الأفريقية على الاقتراض الخارجي، بتكاليف عقابية في كثير من الأحيان، لتمويل نموها الاقتصادي وتحولها الهيكلي وتنميتها المستدامة، وهو ما أدى إلى تضخم مستويات الديون، لا سيما اعتبارا من عام ٢٠١٠ فصاعدا، على النحو المبين في الشكل الثالث. وقد تغيرت مكونات الدين الخارجي، حيث ارتفعت حصة الاقتراض التجاري من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥٦ في المائة في عام ٢٠٢١، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون في القارة.[٢٠]

الشكل ٣ :

إجمالي الدين العام الخارجي في أفريقيا، ١٩٨٠-٢٠٢٦

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة، بالمستويات الحالية)

المصدر: Adapted from the report of the Secretary-General on solving the paradoxes of development in Africa: financing, energy and food systems (A78/309).
Abbreviation: p, projection.

(١٩) Luc Laeven, "The development of local capital markets: rationale and challenges", Working Paper, No. 14/234 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2014).

(٢٠) United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, *Solving the Paradoxes of Development in Africa: Financing, Energy and Food Systems* (2023).

باء – التكنولوجيا والابتكار

٣٤- هناك مخاوف من ألا تساعد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتنفيذ الخطتين على البحث والتطوير والابتكار في إفريقيا. ولا يبدو أن مبدأي الوصول العادل إلى الهياكل الأساسية للبحوث والأجر المتساوي عن العمل المتساوي ينطبقان في التعاون البحثي الدولي: فليس من غير المعتاد أن يتقاضى الباحثون الذين يعملون في الموقع نفسه، ويقومون بالعمل نفسه على المستوى نفسه، أجورا مختلفة، حسب بلدهم الأصلي.(٢١)

٣٥- ومن المرجح أن يؤدي تزايد عدد المناطق الاقتصادية الخاصة إلى كتساب التكنولوجيا وتطوير سلع وخدمات كثيفة المعرفة. فقد كان هناك أقل من ٢٠ منطقة من هذا القبيل في أفريقيا في عام ١٩٩٠، لكن العدد ارتفع إلى حوالي ١٠٠ بحلول عام ٢٠١٠ و٢٠٣ بحلول عام ٢٠٢١.(٢٢) وتجتذب المناطق الاقتصادية الخاصة التمويلَ والإدارةَ والمعرفة الفنية اللازمة لدخول القطاع المنشود بسرعة ونشر المعرفة في الاقتصاد الأوسع. وتوفر هذه المناطق الوسائل اللازمة للانخراط في التعاون على مستوى الشركات فيما بين البلدان وفيما بين الشركات الأجنبية والمحلية، الكبيرة والصغيرة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، لا تزال الصين تُعد شريكًا مهمًّا في تطوير مثل هذه المناطق في إفريقيا. وفي إثيوبيا، شكلت المناطق الاقتصادية الخاصة ٥ في المائة من صادرات الصناعات التحويلية و٥ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨.(٢٣) غير أنه يُعتقد أن أداء المناطق بشكل أعم في أفريقيا ظل دون التوقعات.(٢٤)

جيم – التجارة

٣٦- لتسخير فوائد التجارة الرقمية، يجب على البلدان الأفريقية مضاعفة جهودها لتنفيذ التوصيات المتعلقة بسبل العمل والإجراءات المقترحة في الاستراتيجيات والصكوك دون الإقليمية والقارية القائمة التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والمهارات الرقمية. فعلى سبيل المثال، تتضمن استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مجموعة شاملة من التوصيات لتعزيز التحول الرقمي والربط بشبكات الاتصال في القارة، بما في ذلك من خلال البيئات التنظيمية المواتية، والنطاق العريض وتوافر الأجهزة بأسعار معقولة، والمناهج الدراسية التي توائم المهارات الرقمية مع التقدم التكنولوجي، وإتاحة الوصول إلى الإنترنت للمدارس.

(٢١) Di Caelers and Dann Okoth, “Research funding in Africa: navigating sustainability and shifting perspectives”, Nature, 14 December 2023.

(٢٢) Statista, “Number of economic zones in Africa from 1990 to 2021”, 28 April 2023.

(٢٣) Matthew Amalitinga Abagna, “Special economic zones and local economic activities in Ethiopia”, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 117427 (2023).

(٢٤) United Nations Conference on Trade and Development, *Handbook on Special Economic Zones in Africa: Towards Economic Diversification across the Continent*, UNCTAD/DIAE/IA/2021/3.

ويساعد برنامج الاتحاد الأوروبي للقدرة التنافسية التجارية الأفريقية والوصول إلى الأسواق والمبادرات الأخرى على تهيئة ظروف سوقية مواتية على الصعيد الإقليمي.

٣٧- وسيسهل البروتوكول المتعلق بالتجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية توسيع التجارة الرقمية عبر أفريقيا، بما في ذلك عن طريق المساعدة على تنسيق الإطار التنظيمي لهذه التجارة بين البلدان الأفريقية.

دال – البيانات والإحصاءات

٣٨- تواجه معظم البلدان الأفريقية تحديات في الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣ وتطلعاتها، بسبب ضعف أنظمتها الإحصائية وأطر إدارة البيانات. وكشف تقييم أجراه المركز الأفريقي للإحصاء مؤخرا أنه بالنسبة لما يقرب من ٣٠ في المائة من مؤشرات الأهداف، لا توجد بيانات كافية لقياس التقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠.[٢٥] وبالتالي، لا يتسنى قياس التقدم المحرز إلا بالنسبة لتحقيق ١١٥ غاية فقط من أصل ١٦٩ غاية من غايات خطة عام ٢٠٣٠.

٣٩- لقد أثرت الجائحة بشدة على جمع البيانات والعمليات الإحصائية خلال عام ٢٠٢٠، بالنظر إلى أن الاعتمادات المخصصة لها أُعيد تخصيصها لتمويل أولويات القطاع الصحي. وفي عام ٢٠٢١، استؤنفت معظم الأنشطة الإحصائية، بما في ذلك تعدادات السكان والمساكن. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالبيانات والإحصاءات في النظم الإحصائية الأفريقية.

٤٠- ويعد بناء القدرات الإحصائية، بما في ذلك في جمع البيانات وتحليلها وتصنيفها ونشرها، أمرا ضروريا لرصد وتتبع التقدم المحرز في خطط التنمية الوطنية وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي ظل الاختلالات الاقتصادية واختلالات الأجور، والأزمات الصحية، وتزايد التحولات الديموغرافية، والصراع وتغير المناخ، سيكون الناس دائما في حالة تنقل. وبناء على ذلك، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنمية القدرات الوطنية والإقليمية على تصنيف البيانات المتعلقة بالأهداف من منظور الهجرة.[٢٦]

[٢٥] ECA, *Africa Sustainable Development Goals Progress Report 2023* (Addis Ababa, 2023).

[٢٦] التحليل الإحصائي لبيانات الهجرة وأهداف التنمية المستدامة متاح على الرابط: www.migrationdataportal.org/sdgs?node=0.

هاء – تنمية القدرات

٤١- تشكل القيود المتعلقة بالموارد، وعدم ملاءمة البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، والفجوات التعليمية تحديات لتنمية القدرات في أفريقيا، ولكن الاتجاهات الناشئة، مثل التحول الرقمي ومشاركة الشباب ومشاركة القطاع الخاص، تتيح سبلا للتقدم.

٤٢- وتساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومركز البحوث المشتركة التابع للاتحاد الأوروبي مختلف البلدان على وضع خرائط طريق للعلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى دليل أعده فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ومن بين البلدان الرائدة الخمسة التي تستخدم الدليل، توجد ثلاثة بلدان في أفريقيا: إثيوبيا وغانا وكينيا. وبدعم من مركز البحوث المشتركة، تقوم حاليا خمسة بلدان أفريقية أخرى (سيشيل، وغامبيا، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا) بإعداد خرائط الطريق الخاصة بها بشأن هذا الموضوع. واشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإدارة ومجلس البحوث المشترك في تنظيم حلقة عمل بشأن خرائط الطريق، عقدت في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، من أجل تبادل المعرفة والتجارب بين البلدان الرائدة والبلدان الأفريقية الخمسة المنخرطة في العملية.

٤٣- وتساعد الشراكات مع المنظمات الدولية والحكومات والقطاع الخاص على تعبئة الموارد والخبرات المتخصصة، ويمكن تعزيز التضافر والتعاون التقني والإبداع في مجال تنمية القدرات تعزيزا فعالا من خلال مراكز التعاون والابتكار فيما بين بلدان الجنوب. وقد أصبحت الدول الأفريقية تسلِّم بشكل متزايد بأهمية التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات. ومن خلال اتباع نُهُجٍ ثلاثية، يشارك فيها بلدٌ من بلدان الشمال، أن تساعد في تيسير نقل التكنولوجيا. وقد ألهم التنفيذ الناجح للرعاية الصحية الشاملة في رواندا من خلال التأمين الصحي المجتمعي بلدانا أخرى لاعتماد نماذج مماثلة. وبالمثل، تقاسمت غانا وكينيا تجربتيهما في مجال الأموال المتنقلة وتعميم الخدمات المالية مع البلدان المجاورة، وهو ما عزز النمو الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية عبر الحدود. وبرزت، في جميع أنحاء القارة، أقطاب ابتكارية وحاضنات للابتكار تضطلع بدور مراكز الإبداع وبناء القدرات.

٤٤- فالتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، تمثل أدوات قوية للتعلم وتعزيز المهارات الجديدة والقائمة، وتنطوي على إمكانية إحداث ثورة في بناء القدرات في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، أقامت حكومة رواندا شراكة مع شركات التكنولوجيا لنشر منصات التعلم الإلكتروني القائمة على الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يعزز بشكل كبير تعليم القوى العاملة وتطويرها. وفي جنوب أفريقيا، يستخدم المعهد الأفريقي للعلوم الرياضية التعلم الآلي لتشجيع تعليم الرياضيات والعلوم، وتزويد الطلاب بالمهارات الأساسية. وعلاوة على ذلك،

تسخر الشركات الناشئة المزدهرة الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء إفريقيا لمواجهة التحديات المحلية، بما في ذلك المراقبة الصحية، وتحسين العمليات الزراعية وتعميم الخدمات المالية.

٤٥- إن اعتماد التكنولوجيا الناشئة، وخاصة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ليس أمرا اختياريا، بل أصبح ضرورة. فهذه الابتكارات يمكنها أن تطلق العنان لفرص غير مسبوقة لبناء القدرات، وتيسر التنمية الشاملة، وتساعد على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في السعي إلى تحقيق مستقبل مزدهر ومنصف ومستدام.

رابعا – توصيات من أجل التنفيذ المتكامل والمعجَّل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

ألف- التمويل

٤٦- تزخر أفريقيا بموارد مالية محلية وفيرة لم تتم تعبئتها بالكامل بعد. ويعد التمويل الخاص مصدرا حاسما لتمويل التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، لا سيما بالنظر إلى الأزمات المتعددة التي يجب على البلدان الأفريقية التغلب عليها. بيد أن هناك العديد من التحديات التي تحد من تعبئة التمويل الخاص ومواءمته مع الخطتين، بما في ذلك الافتقار إلى البيئات التمكينية والحوافز والبيانات والشفافية. وينبغي توجيه الاهتمام إلى استحداث حوافز تهدف إلى مواءمة التمويل الخاص مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، مثل التمويل المختلط والضمانات والإعانات والإعفاءات الضريبية والسندات الخضراء، والاستفادة من الأموال العامة وتحفيز الاستثمار الخاص. وينبغي تعزيز نوعية البيانات والإحصاءات وتوافرها من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وأثر التمويل الخاص على هذا التقدم، وتوجيه السياسات والإجراءات القائمة على الأدلة. وتقوم مؤسسات تشجيع الاستثمار باستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي وبالاضطلاع بدور الوسطاء فيما بين المستثمرين الدوليين والحكومات الوطنية والأسواق المحلية. وينبغي تعزيز دورها، بغية تحقيق التوافق بين الاستثمار الخاص والمشاريع الإنمائية، ومعالجة أوجه القصور في توافر البيانات.

٤٧- وتوفر الموارد الطبيعية الهائلة للقارة الأفريقية ميزة تنافسية. حيث يتيح خطها الساحلي الواسع فرصة لتطوير الاقتصاد الأزرق، الذي يمكن أن يُدرَّ ٥٧٦ مليار دولار سنويا ويستحدث ١٢٧ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٦٣ من خلال البحث والابتكار وإدارة البيئة الحاضنة.[٢٧] وبالتعاون مع الشركاء، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إطارا لاستراتيجيات الطبيعة الوطنية يتماشى مع 'إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي'، ويتضمن

(٢٧) United Nations Environment Programme, *Africa Environment Outlook for Business: Our Environment Our Wealth* (Nairobi, 2023).

إرشادات من اتفاقية التنوع البيولوجي، لدعم البلدان في تصميم وتنفيذ السياسات والأدوات المالية.[٢٨]

٤٨- ومن خلال تنشيط واتباع آليات مبتكرة قائمة على السوق، بما في ذلك مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، والسندات الخضراء، والتمويل المختلط، يمكن المساعدة في معالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ وتلك المتعلقة بالاستقرار المالي سواء بسواء. ولذلك، تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعضاءها من خلال 'التحالف من أجل ديون يمكن تحملها'، الذي يجمع بين الدول الدائنة والمدينة والمؤسسات المالية الدولية بغية تعزيز القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، وبالتالي تيسير توفير تمويل ميسور التكلفة ويمكن التنبؤ به لدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء- التكنولوجيا والابتكار

٤٩- يجب أن يكون التعاون بين أفريقيا وبقية العالم متبادلا وعادلا ومنصفا ومستداما لتوليد فوائد لجميع الأطراف. ومن المرجح أن ينمو التعاون الدولي، بفضل العدد الكبير لسكان أفريقيا الشباب وتنامي أنظمة التعليم العالي بوتيرة سريعة وتوسع السوق القارية، وهو ما يجعل المنطقة مصدرا رئيسيا للعلوم والتكنولوجيا والمواهب في مجال ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي. غير أن أفريقيا لا تُعامل، في معظم مجالات التعاون الدولي والبحث التعاوني والتنمية والصناعة، كشريك على قدم المساواة: حيث تجرى معظم الأنشطة الكثيفة المعرفة في البلد الشريك المتقدم، ويقتصر دور الشركاء الأفريقيين على جمع المعلومات، واختبار المنتجات النهائية، والتوزيع والتسويق. ويحد هذا النهج من نطاق التعلم واكتساب المعرفة، ويعزز التبعية ويشجع على اعتبار الشراكة كعلاقة بين مانح ومتلقٍ، وهو ما يتعارض مع التنمية المستدامة.

جيم – التجارة

٥٠- لن تتحقق فوائد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلا إذا نفذت أطرافه الالتزامات الواردة في نصه. وهناك العديد من الصكوك الإقليمية التي يمكن من خلالها تعزيز بيئة مواتية للتجارة الرقمية مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، وإطار الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة البيانات، واستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا. ويجب على البلدان الأفريقية أن تترجم على وجه الإلحاح القرارات والالتزامات السياساتية الواردة في تلك الوثائق إلى سياسات وقواعد تنظيمة وطنية لضمان تنفيذها.

(٢٨) ECA, *Framework for a National Nature Strategy: Facilitating the Development of National Nature Strategies that are Aligned with the Convention on Biological Diversity* (Addis Ababa, 2023).

دال – البيانات والإحصاءات

٥١- من الأهمية بمكان تعزيز القدرات الإحصائية والاستثمار في المكاتب والنظم الإحصائية الوطنية. وينبغي تعزيز القدرة على جمع البيانات وإدارتها واستخدامها لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الضخمة والطلب المتزايد على المعلومات ذات الطابع العملي يبرر المزيد من الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والتطبيق الأوسع للبيانات في القارة.

٥٢- وقد اضطلعت التكنولجيا بدور حاسم في جولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن في أفريقيا. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أدوات لمساعدة أعضائها في إدارة استخدام الأجهزة اللوحية الإلكترونية لاحتساب بيانات التعدادات ورصدها في الوقت الحقيقي ولضمان تسوية المشاكل الحرجة في الوقت المناسب.

٥٣- ويجب على منتجي الإحصاءات الرسمية الأخذ بأسباب التحوّل والتحديث للاستجابة على النحو الملائم لجميع الطلبات المتعلقة بالبيانات التي تنشأ عن خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، وخطط التنمية الوطنية ودون الإقليمية، فضلا عن الأطر والخطط الأخرى. وقد أنشأت اللجنة الإحصائية لأفريقيا المجموعة الأفريقية المعنية بتحويل وتحديث الإحصاءات الرسمية في عام ٢٠٢٠ لكي توجّه وتنسّق، استراتيجيا، العمل المتعلق بتحويل وتحديث النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا.

٥٤- وقد عُقد في عام ٢٠٢٣، يوم الإحصاء الأفريقي تحت شعار 'تحديث منظومات البيانات للتعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور الإحصاءات الرسمية والبيانات الضخمة في التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة لأفريقيا'. وكان الغرض من هذه الفعالية إشراك جميع أصحاب المصلحة في تحديث النظم الإحصائية الوطنية وتحويلها من خلال اعتماد التكنولوجيا الجديدة وتسخير إمكانات البيانات الضخمة.

٥٥- وما فتئت منظمات البلدان الأفريقية، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى جانب الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تدعم باستمرار تصميم وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف دعم صياغة استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات في مختلف البلدان.

هاء – تنمية القدرات

٥٦- يجب وضع استراتيجيات وخطط وطنية وقطاعية لبناء القدرات من أجل استيفاء متطلبات الخطتين. ويجب أن يستند بناء القدرات إلى تقييم شامل للاحتياجات من القدرات،

وأن يركز على بناء القدرة على الصمود في جميع المجالات، وأن يتألف من أنشطة طويلة الأجل لضمان استدامة تنفيذ الخطتين. وينبغي التركيز على القطاعات الرئيسية والمبادرات الإقليمية من قبيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والبيانات والإحصاءات والعلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير؛ وتطوير البرامج وريادة الأعمال؛ وإدارة السياسة الاقتصادية؛ وتعبئة الموارد المحلية، وإدارة الإنفاق العام، والديون، والاقتصاد الكلي والسياسة المالية، ونظم المساءلة العامة؛ والقدرة على الإدارة الفعالة للمعرفة والحوار السياساتي. وينبغي الاستفادة من منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، نظرا لأنها توفر الدعم السياساتي وتتيح الوصول إلى الخبرة المتخصصة لتلبية احتياجات وأولويات القارة على وجه التحديد.

٥٧- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ينظُروا في اتخاذ خطوات من أجل:

(أ) إعطاء الأولوية للتدريب في مجال محو الأمية الرقمية والمهارات التكنولوجية بغرض تزويد الأفراد بالأدوات التي يحتاجونها للعصر الرقمي؛

(ب) توسيع نطاق فرص الحصول على التعليم والتدريب من خلال نماذج التعلم عبر الإنترنت ونماذج التعلم المختلط؛

(ج) استخدام الذكاء الاصطناعي لتكييف تجارب التعلم حسب الحاجة، بما يلبي الاحتياجات الفردية ويعظِّم تنمية المهارات؛

(د) بناء قدرات تحليل البيانات للسماح باتخاذ قرارات قائمة على الأدلة على جميع المستويات؛

(هـ) دعم المبادرات الإقليمية والقارية المعنية بتوحيد البيانات ومواءمتها للارتقاء بنوعية البيانات وقابليتها للمقارنة؛

(و) تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص، لإنشاء برامج تدريبية متخصصة تتماشى مع احتياجات الصناعة ولتشجيع نقل المهارات؛

(ز) إنشاء آليات لتقييم برامج بناء القدرات بصورة منتظمة، بغية تكييفها مع الاحتياجات والتحديات المتغيرة؛

(ح) تعزيز مبادرات بناء القدرات المستدامة بيئيا، ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحفاظ على البيئة؛

(ط) تيسير تبادل المعارف والتعاون فيما بين الدول الأفريقية، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بغية إنشاء تجمعات قطاعية وتحقيق تكامل اقتصادي إقليمي أوثق؛

(ي) الاستثمار في الحوكمة والشفافية والمساءلة لبناء مؤسسات قوية تتيح تنفيذ السياسات؛

(ك) تبني نهج يقوم على ضرورة إيجاد بنية تحتية عالية الجودة إزاء السياسات والأطر القانونية والتنظيمية وتبني ممارسات تدعم وتعزز الجودة والسلامة والجدوى البيئية للسلع والخدمات لفائدة التجارة البينية الأفريقية والتجارة الدولية؛

(ل) اجتذاب الاستثمار لمشاريع البنية التحتية الصناعية العابرة للحدود، لا سيما المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية، لتحسين التكامل بين سلاسل القيمة الإقليمية؛

(م) الاستفادة من المنصات القائمة، مثل التحالف المعني بالوجبات الغذائية ومركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، لتشجيع المساءلة وتبادل أفضل الممارسات.

خامسا- الرسائل الرئيسية

٥٨- ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل حصول أفريقيا على فرص كافية ومنصفة للحصول على التمويل الميسَّر وآليات التمويل الابتكارية القائمة على السوق، بما في ذلك الأولوية في فرص الوصول إلى آليات جديدة لتحسين شروط الائتمان وزيادة سبل الحصول على الأدوات المالية الميسورة التكلفة، مثل مبادلة الديون بإجراءات صون الطبيعة، للتصدي للتحديات المتشابكة المتمثلة في الديون وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

٥٩- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) استحداث أطر سياساتية وتنظيمية وبيئات سوقية تمكينية واستخدام أدوات وأطر ومبادرات مبتكرة للتمويل الأخضر والإدارة المستدامة للديون والاستخدام الفعال للموارد؛

(ب) تعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة في سبيل استقطاب الشركاتِ الأجنبية كثيفةِ المعرفة ورعاية الشركات المحلية؛

(ج) التنفيذ العاجل لخارطة طريق تُعنى بتحديث النظم الإحصائية الوطنية وتحويلها لتحسين مرونتها وتسهيل إنتاج بيانات موثوقة وإعداد التقارير المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(د) الاستثمار في مبادرات الإصلاح وبناء القدرات لتعزيز جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية؛

(هـ) ترجمة القرارات والالتزامات السياساتية والالتزامات المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيرها من الصكوك والأطر الإقليمية إلى سياسات ولوائح وطنية من أجل النهوض بالتجارة، بما في ذلك التجارة الرقمية والاستثمار.

٦٠- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكيانات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات إقليمية لبناء القدرات وخطط التنفيذ، والاستفادة من المنصات القائمة والتكنولوجيا الناشئة لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) الاستفادة من المنصات القائمة، مثل التحالف المعني بالوجبات الغذائية ومركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، لتشجيع المساءلة وتبادل أفضل الممارسات.